

المجلس الوطني لشؤون الأسرة التقرير السنوي لعام

7.14



صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني إبن الحسين المعظم



صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم



التقرير السنوي لعام ١٣٠٠

٦	_ كلمة افتتاحية/الأمين العام	
1	 انجازات المجلس خلال العام في المجالات التالية: 	
	 التنمية الأسرية والحماية الطفولة التشريعات والسياسات الاعلام والتطوير المؤسسي 	
19	ـ مؤشرات أسرية	
۲	- موارد المجلس المالية <u>.</u>	
۲٠	ـ الداعمون لعام ٢٠١٣	
۲	- اصدارات المجلس لعام ۲۰۱۳	

الرؤية:

بيئة معززة تمكن الأسرة الأردنية من تحقيق استقرارها ورفاهها.

الرسالة:

المساهمة في رسم وتوجيه السياسات العامة ودعم الجهود لتعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها والمحافظة على موروثها القيمي والحضاري

أدوار المجلس:

- صياغة السياسات: كهيئة فكرية للسياسات الوطنية، يلتزم المجلس بإعداد ومراجعة وتعديل السياسات والتشريعات والإجراءات المتعلقة بالأسرة وأفرادها بناءاً على القضايا والأولويات الوطنية.
- إدارة البحوث ومصادر المعلومات: يلتزم المجلس بمصداقية المعلومة التي يقدمها حول كل ما يتعلق بالأسرة وأفرادها، بحيث يقوم بإدارة جميع هذه المعلومات لتتمكن الجهات المعنية بالأسرة من اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على أسس علمية كغيلة بضمان استمر ارية التقدم والرفعة للأسرة الأردنية، وتوجيه الأبحاث والبرامج العلمية نحو الأولويات الوطنية والترويج لها.
- حشد الدعم: يقوم المجلس بحشد الدعم الوطني للسياسات والبرامج الأسرية لدى صانعي القرار، واستقطاب الدعم المالي لضمان استمرارية البرامج الأسرية على المستوى الوطني.
- التنسيق والتشبيك: يركز المجلس في عمله على التنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية بشؤون الأسرة وأفرادها لتوحيد جهودها، بالإضافة إلى التشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة بالأسرة على المستوى الإقليمي والدولي.
- المتابعة والتقييم: يقوم المجلس بمتابعة وتقييم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالأسرة وأفرادها من قبل المؤسسات الشريكة، ومتابعة إجراءات المؤسسات العاملة في مجال حماية الأسرة من العنف.
 - التطوير المؤسسى: يركز المجلس على تطوير ودعم قدراته الفنية والإدارية والمالية للقيام بمهامه ومسؤولياته.





الكلمة الافتتاحية

يتشرف المجلس الوطني لشؤون الأسرة أن يقدم تقريره السنوي لعام ٢٠١٣، والذي يسلط الضوء على جميع إنجازات المجلس وأنشطته وبرامجه ومشاريعه في كافة المجالات، والتي جاءت تجسيدا لتوجيهات صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة رئيس مجلس الامناء، وبدعم من أعضاء مجلس الامناء، وثمرة جهود جميع العاملين في المجلس، وشركائه من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

خلال العام ٢٠١٣ قام المجلس وضمن عمله على اعداد تقرير حالة الاسرة الأردنية باجراء مسح ميداني على عينة ممثلة للأسر الأردنية في جميع محافظات المملكة لمعرفة احوالها وخصائصها واتجاهات تطورها، وشملت العينة (١٩٠٠) أسرة، وستوفر نتائج المسح اولويات القضايا التي يمكن للمجلس وشركائه العمل عليها في السنوات القادمة من اجل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للأسرة الأردنية.

وزخر عام ٢٠١٣ بإنجازات للمجلس في مجال تنمية وحماية الأسرة، وجاءت دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعنفة والتي نفذها المجلس بالتعاون مع شركائه في مديرية الأمن العام بوصفها الأولى في الأردن التي تُطبّق على حالات العنف المسجلة رسميا بإدارة حماية الأسرة وضمن مشروع اتمتة اجراءات التعامل مع حالات العنف الاسري فقد تم تقييم النظام بعد مرور عام على اطلاق المرحلة التجريبية للمشروع، ومن أبرز التوصيات التي اظهرها التقييم ضرورة التوسع في المشروع وتعميم النظام في جميع محافظات المملكة. واظهـرت ا**لورشــة الإقليميــة حــول أهميــة الإرشــاد الأســري فــي الوطــن العربــي** والتـــي عقــدت خـــلال الفتــرة مــن ٢٢ ـــ ٢٣ كانـون أول ٢٠١٣ اهتمـام الـدول العربيـة فـي تقديـم خدمـة الإرشـاد الأسـري علـي اكمـل وجـه لمواجهـة الضغوطـات والتحديات التي تواجهها الأسرة العربية في الوقت الحاضر. وخرجت الورشة بتوصيات للارتقاء بهذه الخدمة من خلال استحداث مساقات للإرشاد الأسري في الجامعات، وايجاد برامج توعوية تتناول قضايا الإرشاد الأسري بكافة أبعادها. وفي مجال الطفولة؛ فقد بدأ المجلس خلال العام ٢٠١٣ بإعداد سلسلة من الحقائب التوعوية والموجهه للطفل والأسرة في كافة أنحاء المملكة، وكانت أولى هذه الحقائب (الإستخدام الآمن للانترنت) حيث تضمنت مجموعة من المطويات التفاعلية وفيلم توعوي قصير يلخص الخطوات العملية التي يمكن للأسر إتباعها لتوجيه أطفالهم للاستخدام الأمن للانترنت. كما وجاءت ثمار مشروع الاحتضان بالتعاون مع وزارة التنمية الإجتماعية ومؤسسة إنقاذ الطفل من أبرز إنجازات العام، والتي تمثلت بإطلاق **دليل الاحتضان** بحضور صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة ومجموعة من الأسر الحاضنة، بالإضافة الى تنفيذ برنامج تدريبي للعاملين في وزارة التنمية الإجتماعية على هذا الدليل والذين لهم علاقة بالاحتضان، كما وقام المجلس بالتعاون مع وزارة التنمية الإجتماعية بتوزيع الدليل على مجموعة من الأسر الحاضنة والأسر التي تنتظر الاحتضان في احتفال حضره ما يقارب (١٠٠) أسرة. وكذلك الخروج بمسودة النظام التشريعي الذي سينظم عملية التحضين والذي سيتم رفعه الى الجهات المعنية عند الإنتهاء من إعداده بصورته النهائية وختاما؛ وإذ يقدم المجلس الوطني لشؤون الاسرة نبذة بسيطة عن إنجازاته؛ فانيه يأمل أن تكون هذه الإنجازات تصب بمصلحة أسرتنا الأردنية ومصلحة أفرادها، مؤكدين في هذا المقام على خالص شكرنا وتقديرنا لمجلس الأمناء برئاسة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة لدعمهم الدائم للمجلس، كما ونتقدم بالشكر والعرفان لجميع الشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والجهات الدولية لتعاونهم. مجسدين بذلك العمل بروح الفريق الواحد من أجل طفولة سعيدة وشباب واعد وشيخوخة آمنة.

داعين الله العلى القدير أن يوفقنا جميعا للعمل من أجل خدمة أفراد أسرتنا الأردنية في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله ابن الحسين أعز الله ملكه.

والله ولى التوفيق

أمين عام المجلس الوطنى لشؤون الأسرة فاضل محمد الحمود



VÁVÁ

الأمانة العامة:

تعتبر الجهاز التنفيذي لعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ويتولى الأمين العام الإشراف على جهاز الأمانة العامة، (ولتحقيق أهداف ورسالة المجلس يقوم بتنفيذ أعمال وأنشطة المجلس طاقم من الموظفين من مختلف التخصصات)، ويضم هذا الطاقم:

السيد فاضل محمد الحمود/ الأمين العام السيد محمد مقدادي/ نائب الأمين العام الدكتورة حنان الظاهر/ مديرة وحدة التشريعات والإتفاقيات السيد محمد رجاء داود/ مدير وحدة الخدمات المؤسسية الدكتورة سهى الطبال/ رئيس محور الطفولة السيدة خديجة العلاوين/ اختصاصى رئيسى التنمية الأسرية السيد حكم مطالقة/ اختصاصى رئيسى الحماية الأسرية السيدة نائلة الصرايرة/ اختصاصى رئيسى قانونى السيدة مي سلطان/ اختصاصي رئيسي السياسات والبيانات السيد وجدي الخمايسة/ محاسب رئيسي السيدة هانية الخانجي/ اختصاصي الطفولة السيد ايمن العمري/ اختصاصى أنظمة تشغيل السيد احمد العبادي/ اختصاصي أنظمة معلومات السيد أحمد ابو عميرة/ اختصاصى المتابعة والتقييم السيد بلال خريسات/ اختصاصى موارد بشرية وتطوير مؤسسى الأنسة هديل الحواري/ باحث الحماية الأسرية السيدة تمارا الزعبي/إداري فعاليات محور الطفولة السيد حمزة منصور/ إداري فعاليات وموارد بشرية السيد لؤي ابو كويك/ محاسب السيدة نسرين الخالدي/ سكرتيرة تنفيذية/مكتب الامين العام الأنسة إيمان أبو قاعود/ إداري اعلامي السيد در غام الشربجي/ إداري لوازم وخدمات مساندة السيد خضر الجبور/ سائق السيد أمجد الأحمد/ سائق السيد حمدي البيومي/ مأمور خدمات مساندة السيد مصطفى بسيط/ مأمور خدمات مساندة



أعضاء مجلس أمناء المجلس الوطنى لشؤون الأسرة خلال فترة إعداد التقرير:

صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة / رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني الشؤون الأسرة معالى الدكتور رجائي المعشر / نائب رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة معالى الدكتور هايل داود/وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية معالى الدكتور ابراهيم سيف/وزير التخطيط والتعاون الدولي معالى الدكتور محمد ذنيبات / وزير التربية والتعليم معالى الأستاذة ريم أبو حسان / وزير التنمية الاجتماعية معالى الدكتور على حياصات / وزير الصحة معالي السيدة ليلي شرف معالى الدكتور محمد حمدان معالى السيد نبيه شقم عطوفة الفريق اول الركن الدكتور توفيق حامد الطوالبة/ مدير الأمن العام سعادة السيدة فاطمه على ابو عبطه سعادة الدكتورة أدب السعود عطوفة السيدة هاله زريقات عطوفة الدكتور مؤمن الحديدي عطوفة الدكتور محمد فايز الطراونة عطوفة الأستاذ تحسين القطاونة سعادة الدكتورة سهى الحسن عطوفة السيد فاضل محمد الحمود/ الأمين العام

اللجنة التنفيذية: منبثقة عن مجلس الأمناء وتضم في عضويتها:

معالي الدكتور رجائي المعشر / رئيس اللجنة التنفيذية معالي الدكتور محمد حمدان معالي السيد نبيه شقم سعادة الدكتورة أدب السعود عطوفة الأستاذ تحسين القطاونة عطوفة السيد فاضل محمد الحمود/ الامين العام عطوفة السيد فاضل محمد الحمود/ الامين العام





إنجازاتنا خلال العام ٢٠١٣

اولا: إنجازاتنا في مجال التنمية الأسرية والحماية:

يساهم المجلس في رفع شأن الأسرة الأردنية باعتبارها نواة المجتمع والمحافظة عليها وحمايتها وتنميتها لتقوم بدورها تجاه أفرادها ومجتمعها على أكمل وجه. وتمثلت أهم انجازات المجلس في هذا المجال خلال العام ٢٠١٣ بمايلي:

بالتعاون مع جمعية الأنوار الخيرية للسيدات وتم العمل مع الكادر المتخصص في المركز على وضع خطة

كما ونفذالمجلس (٣) ورش توعوية مع وزارة التنمية الإجتماعية في لواء القطرانة حول أهمية الإرشاد الأسري، واستهدفت هـذه الـورش أبنـاء المجتمـع المحلـي مـن لـواء القطرانــة للتعريـف بالإرشــاد الأسـري وأهميتــه فـي وقايــة الأسـرة والمجتمـع مـن شـتي المشـاكل، بالإضافـة إلـي تقديـم المعلومـات والمهـارات الإرشـادية الأسـرية التـي يمكـن أن يستفيد منها أبناء اللواء في حياتهم اليومية. وفي ذات السياق نفذ المجلس ورشة توعوية مع هيئة شباب كلنا الاردن/صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية لمجموعة من منسقات تواصل وتمكين المرأة من مختلف محافظات المملكة، وركزت الورشة على القضايا ذات المساس المباشر بفئة الشباب كإرشاد المقبلين على الزواج، والمشاكل الزواجيـة، والتعامـل مـع المراهقيـن، وإرشـاد أسـر المدمنيـن علـي المخـدرات، بالإضافـة الـي قضايــا العنـف الأسـري.

> وجاء انعقاد الورشة الإقليمية حول أهمية الإرشاد الأسري في الوطن العربي خلال الفترة من ٢٢ – ٢٣ كانون أول ٢٠١٣ - كأحد مخرجات مشروع الإرشاد الأسري- وهدفت الورشة التي جاءت بمشاركة عدد من الخبراء والمختصين من المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الإرشاد الأسري على المستويين الوطني والإقليمي؛ لتسليط الضوء على أهمية الإرشاد الأسري بدوريه الوقائس والعلاجي في معالجة المشاكل والضغوطات التي تواجمه الأسرة وأفرادها، بالإضافة إلى أنها كانت فرصة لتبادل الخبرات والتجارب بين البلدان العربية للإستفادة من التجارب الناجمة في تطوير هذه القضايا، وضمت الدول العربية التي شاركت بالورشة بالإضافة الى الأردن:

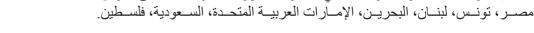
توصيات الورشة:

- ١. تضمين مناهج التعليم في المدارس مساقات خاصة في التربية الأسرية تستند الى البعد الديني والأخلاقي والإجتماعي.
 - ٢. توظيف الخبرات المستفادة من تجارب سابقة في حل النزاعات الأسرية.



١. مشروع الإرشاد الأسرى:

قام المجلس خلال العام ٢٠١٣ بمتابعة عمل مركز الإرشاد الأسري في محافظة معان والذي جاء افتتاحه عمل سنوية تـم تنفيـذ أنشطتها والمتضمنـة الجوانـب التعريفيـة للمركـز، والتوعويـة والإعلاميـة. واسـتطاع المركـز حتى نهاية العام ٢٠١٣ استقبال ما يقارب (١٠٠) حالة تضمنت معظمها مشكلات زواجية، ومشكلات مراهقين،



- - ٣. إعتماد برامج توعوية جماهيرية للتعامل مع الخلافات الأسرية.
 - ٤. إيجاد ألية في التشبيك بين الدول العربية لمعالجة النزاعات الأسرية.



وخلال العام ٢٠١٤ سيتابع المجلس التعاون مع عدد من الجمعيات والمؤسسات لإفتتاح مراكز للإرشاد الأسري في عدد من محافظات المملكة، بالإضافة الى الأستمرار في تدريب وتأهيل مقدمي الخدمة على الدليل التدريبي للإرشاد الأسري.

٢. تحديث الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن:

قام المجلس بتوقيع اتفاقية تعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك لتقديم الدعم للبدء بتحديث الاستراتيجية الوطنية لكبار السن، وتم وضع خطة العمل التي تتضمن الأنشطة التي سيتم تنفيذها.

وعقدت اللجنة الوطنية التي تم تشكيلها بكتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٨٣٦٤/١/١٢/٢ تاريخ ٢٠١٢/١٠/١٨ "كلجنة متابعة الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن" اجتماعا تم فيه استعراض آلية العمل مع اللجنة لمتابعة العمل على الإستراتيجية فيما يمكن تعديله وإضافته على القضايا والمحاور للاستراتيجة المحدثة.

وخلال العام ٢٠١٤ سيتم البدء بتنفيذ أنشطة خطة العمل للبدء بتحديث الاستراتيجية.، والمتضمنة: ورش عمل، ودراسات، واجتماعات.

٣. تقرير حالة الأسرة الأردنية:

استكمل المجلس عمله خلال العام ٢٠١٣ على تقرير حالة الأسرة الأردنية، والذي جاء بهدف بناء قاعدة معلومات متكاملة ترصد أولويات القضايا والمشاكل الأسرية، وتشكل المدخل الواقعي والأرضية الشاملة لقراءة أوضاع وشؤون الأسرة الأردنية في وقتنا الحالي. وبالتالي توفر للمجلس وشركائه الخلفية اللازمة لرصد أحوال وخصائص الأسرة الأردنية وتوجيـه الجهـود والخطـط والأولويـات للسنوات القادمـة. وقـد تـم الخـروج بالمسـودة الأولـي التـي تبيـن ملامح التقريـر وأهدافـه

ولمعرفة حال الأسر الأردنية على أرض الواقع فقد تم تنفيذ مسح ميداني على عينة ممثلة للأسر الأردنية في جميع محافظات المملكة، وشملت العينــة (١٩٠٠) أسـرة أردنيـة و (٩١٣) فـرد مـن أفـراد الأسـرة ممـن أعمارهـم (١٨ عـام فأكثـر)، وتضمنت اسئلة الاستبانة واقع الأسرة الأردنية وخصائصها واتجاهاتها نحو العديد من القضايا التي تخص افرادها. هذا وتم العمل على تحليل الاستبانه أحصائيا وإعداد التقرير الوصفي للبيانات وربطها بالبيانات والإحصائيات الوطنية وصياغتها ضمن محاور التقرير

وخلال العام ٢٠١٤ سيتم العمل على استكمال صياغة التقرير والتوصيات واستخراجه بصورته النهائية، ومن ثم العمل على طباعته وإطلاقه وتوزيعه على المؤسسات ذات العلاقة.

٤. الفريق الوطنى لحماية الأسرة من العنف:

يسعى الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، والذي تم تشكيله في العام ٢٠٠٠ لتوحيد وتنسيق جهود كافة المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال وضع السياسات والخطط والبرامج الخاصة بحماية الأسرة ومتابعة تنفيذها وتقييمها. ويعقد الفريق في المجلس اجتماعا شهريا لمناقشة القضايا والبرامج الوطينة ذات العلاقة بحماية الأسرة، ومن أبرز ما قام به الفريق خلال العام ٢٠١٣:

- تشكيل لجنة قانونية وفنية من المؤسسات أعضاء الفريق والقضاة والقانونيين لمراجعة قانون الحماية من العنف الأسري للعام ٢٠٠٨ لدراسة وصياغة التعديلات اللازمة على مواد القانون.
- متابعة ومناقشة موضوع ملفات حالات العنف الأسري المتراكمة لدى إدارة حماية الأسرة وتشكيل لجان لمراجعتها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها

وسيتابع الفريق عمله خلال العام ٢٠١٤ على الإجراءات التنفيذية الخاصة بتعديل قانون الحماية من العنف الأسري، وما يبرز من قضايا ملحة في مجال حماية الأسرة من العنف.





٥. مشروع نظام اعتماد وضبط جودة الخدمات المقدمة في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري:

تابع المجلس خلال العام ٢٠١٣ تنفيذ المرحلة التجريبية من نظام الإعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لحماية الأسرة من العنف من خلال تطبيق معايير الاعتماد على عينة ممثلة تكونت من سبع مؤسسات وطنية تغطى كافة أشكال الخدمات (الاجتماعية، والصحية، والتربوية، والشرطية) وتضمنت أربع مؤسسات حكومية (وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، وإدارة حماية الأسرة)، وثلاث مؤسسات أهلية (معهد العناية بصحة الأسرة، ومؤسسة نهر الأر دن، و اتحاد المر أة الأر دنية).

وتمثلت اهم مخرجات المرحلة التجريبية خلال العام ٢٠١٣ والتي جاءت لتحديد فرص التحسين الممكنة على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخاضعة لعملية التقييم بمايلي:

- تطوير أدوات ومنهجيات التقييم بناء على معايير جودة الخدمات المقدمة، واعتمادها من قبل الفريق الوطنى لحماية الأسرة.
- عقد دورة تدريبية لضباط ارتباط المؤسسات الحكومية والأهلية حول المنهجيات والإجراءات والممارسات الخاصة بضمان جودة الخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري، وبصورة تحقق التميز المؤسسي وتؤدي إلى رضي العاملين ومتلقى الخدمة.
- تنفیذ زیارات واجتماعات تقییمیة لكافة المؤسسات المستهدفة بالمرحلة التجریبیة
- إعداد تقارير نتائج التقييم للخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الأهلية، وخطط العمل الخاصة بكل مؤسسة لتحسين مستوى الخدمة المقدمة من قبلها.
- تطوير دليل إجراءات استقبال حالات العنف الأسري وإدارتها في المؤسسات الأهلية للتعامل مع حالات العنف الأسري لاستهداف المؤسسات الأهلية، بالاضافة الى دليل إجراءات تقديم الخدمات لحالات العنف الأسري في دور الإيواء.
 - تطوير دليل تدريبي حول أدلة الإجراءات المتضمنة دليل إدارة الحالة، ودليل دور الإيواء.
 - البدء بإجراءات إعداد تقارير التقييم الخاصة بالمؤسسات الحكومية.

وسيقوم المجلس خلال عام ٢٠١٤ باستكمال إجراءات تطبيق المعايير على المؤسسات المستهدفة واختبارها، وإعداد تقرير كامل حول نتائج المرحلة التجريبية لمعايير الإعتماد تبين أهم الفجوات في نظام الحماية على المستوى الوطني، وإتضاذ الإجراءات التنفيذية لمأسسة معايير الإعتماد وضبط الجودة على المستوى المؤسسي للمؤسسات مقدمة الخدمة لحالات العنف الأسرى.

٦. مشروع أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسرى:

قام المجلس خلال العام ٢٠١٣ وبعد مرور عام على إطلاق المرحلة التجريبية لمشروع أتمتة نظام استجابة المؤسسات لحالات العنف الأسري بتقييم المشروع والمرحلة التجريبية منه للتعرف على الوضع المؤسسي القائم للنظام، ومدى تفعيله على أرض الواقع من قبل المؤسسات الشريكة وتحديد مجالات وفرص التحسين لضمان نجاح النظام وتحقيق أهداف وتعميمه على باقى محافظات المملكة، وتم إعداد تقرير بالتقييم والذي جاء من أبرز توصياته؛ ضرورة التوسع في المشروع وتعميم النظام في محافظات المملكة

وتضمنت أهم ثمار المشروع للعام ٢٠١٣، والذي يشرف عليه الفريق الوطني لحماية الأسرة، ويأتي بتمويل من الحكومة الأردنية ومنظمات الأمم المتحدة مايلي:

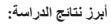
- إعادة تقسيم وصيانة مكاتب قسم القضائية ومكاتب الخدمة الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة وبما يعزز الخصوصية والسرية في التعامل مع الحالات.
 - القيام بزيارات متابعة ودعم للمؤسسات الشريكة لمتابعة تطبيقهم للنظام.
- رصد الملاحظات والتحسينات اللازمة على النظام بناء على ملاحظات الجهات المستخدمة للنظام في المرحلة التجريبية وتعديلها
- عقد دورات تدریبیة جدیدة لکافة مستخدمی النظام خلال شهر کانون ثانی ۲۰۱۳ حیث تم تدریب (۱۵۰) مستخدم من ضباط ارتباط المؤسسات التي تم ربطها على النظام.
 - عقد ورشة عمل للمؤسسات الشريكة لمناقشة التطورات والخطط المستقبلية لتفعيل النظام وتعميمه .

• إجراء تقييم للمرحلة التجريبية من نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري بهدف تشخيص الوضع المؤسسي القائم للمشروع ومدى تفعيله على أرض الواقع وتحديد مجالات وفرص التحسين لضمان نجاح النظام وتعميمه على باقى محافظات المملكة.

وخلال عام ٢٠١٤ سيقوم المجلس بالشراكة مع المؤسسات الشريكة بوضع تصور مستقبلي لآلية التوسع في المشروع وتعميمه على باقى محافظات المملكة.

٧. دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات العنف الأسري:

عمل المجلس خلال العام ٢٠١٣ على استكمال در اسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات العنف الأسرى واستخراجها بصورتها النهائية، وجاءت أهمية هذه الدراسة بوصفها الأولى في الأردن التي تُطبّق على حالات العنف المسجلة رسميا بإدارة حماية الأسرة حيث تم اعتماد ملفات الحالات التي راجعت إدارة حماية الأسرة خلال العام ٢٠٠٩، والتي بلغ عددها (١٦٥١) حالة عنف أسري وهدفت الدراسة التي نفذها المجلس بالتعاون والشراكة مع إدارة حماية الأسرة، ومركز الدراسات الأمنية بمديرية الأمن العام، وهيئة التكافل الاجتماعي إلى استكشاف الديناميكية الاجتماعية والثقافية لظاهرة العنف الأسري في الأردن، بالإضافة الى توفير بيانات تساعد صناع القرار في رسم البرامج والتوجهات الوطنية حول حماية الأسرة من العنف الأسرى



- أكثر أنواع العنف الأسري ممارسة هو العنف الجسدي وبنسبة (٨٦٪).
- (٦٢,١٪) من حالات العنف الأسري يمارس بشكل أكبر في الأسر التي يبلغ عدد افردها ٥ أفراد فأقل.
 - تكرر وقوع العنف الأسرى أكثر من مرة لدى (٤٧,٨٪) من حالات العنف.
 - الذكور هم أكثر ممارسة للعنف بنسبة (٩٢,١٪).
 - أكثر مرتكبي العنف الأسري من الفئة العمرية ٢٩-٤٨ سنة بنسبة (١٠٠٨).
 - غالبية المُساء إليهم من الإناث بنسبة (٧٥,٩٪).
- (۳۰,۲٪) من المُساء إليهم ممن هم من الأطفال (أقل من ۱۸ سنة) في حين أن (۱۹,۸٪) هم من البالغين (۱۸ سنة فأكثر) .

توصيات الدراسة:

- مراجعة وتقييم التدخلات والخدمات المقدمة من المؤسسات لحالات العنف الأسرى، والتعرف على مدى فاعليتها نظرا لإرتفاع نسبة تكرار ممارسة العنف في حالات العنف الأسري التي تم التعامل معها.
- نشر برامج الإرشاد الأسري على المستوى الوطني بصورة تساعد على محاربة ثقافة العنف لدى الأسر الأردنية، وتمكينها من تعزيز أطر التواصل والحوار فيما بينها.
- إعادة تطبيق الدراسة بشكل دوري للتعرف على التغيرات التي تحدث على الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسري، والاعتماد عليها في مراجعة السياسات والبرامج الوطنية الموجهة لمعالجة العنف الأسري.
- مراجعة جميع نماذج التدخل من جانب مقدمي الخدمات خاصة نماذج الباحثين الاجتماعيين بصورة تضمن توافر البيانات والمعلومات التفصيلية في كافة ملفات الحالات لدى المؤسسّات مقدمة الخدمة، وبصورة أكثر وضوحا عن





ثانيا: انجازاتنا في مجال الطفولة:

يتناول المجلس القضايا المتعلقة بالطفل من منظور أسري، ويدعم صانعي القرار ومقدمي الخدمات بأنشطة الطفولة التي يقوم بها لضمان بيئة ملائمة للأطفال. وتمثلت أهم انجازات المجلس في هذا المجال خلال العام ٢٠١٣ بمايلي: و

١. مشروع إنشاء نظام اعتماد لرياض الأطفال الخاصة والحكومية:

عقد المجلس خلال العام ٢٠١٣ العديد من الاجتماعات مع وزارة التربية والتعليم للوصول إلى وثيقة نهائية من معابير اعتماد رياض الأطفال، حيثُ تم الاتفاق على اعتماد وثيقة الهيئة الوطنية للتربية في الطفولة المُبكرة والمُعدلة لتتناسب مع البيئة الأردنية، وتم مراسلة الهيئة والحصول على الموافقة من قبلهم لترجمة الوثيقة الأمريكية وتكييفها وتعديلها على البيئة الأردنية.



وخلال العام ٢٠١٤ سبيتم إطلاق دليل التدريب الذاتي لمعايير برامج الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى إطلاق وثيقة معايير ضبط الجودة لبرامج الطفولة المبكرة.

٢. مشروع رصد السياسات الوطنية المتعلقة بالطفولة (موازنات صديقة للطفل):

ضمن مشروع موازنات صديقة للطفل تابع المجلس خلال العام ٢٠١٣ أنشطته بتوقيع اتفاقية تعاون مع منظمة اليونيسف، والتي تضمنت خطة عمل المرحلة الثانية للمشروع حيث تم البدء بإعداد دراسة لتحليل موازنة وزارة العدل، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بهدف إبراز مُخصصات الوزارتين المتعلقة بالطفولة ضمن قانون الموازنة العامة، كما تم تنفيذ ورشة عمل للمعنيين في الوزارتين بهدف تعريفهم بمفهوم الموازنات الصديقة للطفل وتحليلها.

وخلال العام ٢٠١٤ سيتم عرض نتائج دراسة تحليل موازنة كل من وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزارة العدل. بالاضافة الى المتابعة مع كافة الوزارات الاخرى التي تم إعداد تحليل لموازناتهم.

1 2

٣. مشروع التوعية الوالدية:

بدأ المجلس خلال العام ٢٠١٣ بإعداد سلسلة من الحقائب التوعوية والموجهة للطفل والأسرة في كافة أنحاء المملكة، وجاءت أولى هذه الحقائب حول الإستخدام الأمن للانترنت بحيث تضمنت هذه الحقيبة؛ قصة قصيرة وكُتيب أنشطة وورقة تلوين وفيلم توعوي قصير يلخص الخطوات العملية التي ممكن للأسر إتباعها في توجيه أطفالهم لضمان استخدامهم الأمن للانترنت، بالإضافة إلى نشرة مُوجهة للأسر. وتم إطلاق هذه الحقيبة في مدرسة الخنساء بنت معاوية في محافظة البلقاء من خلال عقد ورشة عمل استهدفت (١٠) طلاب من الصف الثالث وحتى الخامس وأسرهم حيث تم تعريفهم بالحقيبة التوعوية، كما شارك التلفزيون الأردني في الترويج لهذه الحقيبة من خلال التصوير الميداني، وإجراء عدد من المقابلات التلفزيونية الخاصة بالتعريف بهذه الحقيبة وأهميتها



كما تم البدء بإعداد الحقيبة الثانية والتي تحمل عنوان: (خطواتي الأولى نحو علاقات آمنة) حيث تم الانتهاء من اعداد المادة العلمية للحقيبة وإرسالها للتحكيم العلمي

وخلال العام ٢٠١٤ سيتم اطلاق حقيبة العلاقات الآمنة، ومتابعة إعداد حقائب توعوية أخرى تستهدف الطفل والأسرة. والتدريب على هذه الحقائب.

٤. مشروع تطوير آلية عمل مستندة إلى توصيات تقرير اليافعين حول اتفاقية

لضمان تفعيل توصيات تقرير" أراء وتجارب ووجهات نظر أطفال ويافعين الأردن حول اتفاقية حقوق الطفل"، والذي تم إعداده من قبل فريق "إحنا معكم" والمشكل منذ العام ٢٠١٠ من اليافعين واليافعات ضمن الفئة العمرية ١٤ - ٢١ عام، والذي يسلط الضوء على ما يتطلع إليه الأطفال واليافعون في الأردن من وجهة نظرهم والمعلومات المتوفرة لديهم سعيا لتحقيق حياة أفضل لهم وعليه فقد تم توقيع اتفاقية تعاون مع منظمة اليونيسيف تهدف إلى تفعيل توصيات اليافعين الواردة في التقرير كالمشاركة والحماية واتخاذ القرار



ومن ابرز التوجهات التي سيعمل المجلس عليها خلال العام ٢٠١٤ البدء بتنفيذ الأنشطة التي تم اعتمادها في خطة العمل الخاصة بتفعيل توصيات اليافعين والواردة في التقرير.

٥. مشروع تطوير الخدمات المقدمة للأطفال أقل من أربع سنوات:

عمل المجلس خلال عام ٢٠١٣ على تطوير آلية لاختيار الحضانات التي سيتم العمل على إعادة تأهيلها وفق معايير عالمية حيث تم الإستناد إلى تقرير جيوب الفقر واختيار الحضانات المُرشحة والمُرخصة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، ومن ثم تم تقييم القائمة الأولية للحضانات المُرشحة وفق أداة مُعدة لهذه الغاية والخروج بقائمة نهائية للحضانات التي سيتم العمل على تطويرها حيثُ راعت القائمة اختيار بعض الحضانات في أماكن العمل التي تتسم بصعوبة العمل، ومن ثم تم تحديد احتياجات المواقع المُختارة من النواحي



المادية والفنية. وعلى ضوئها وقّع المجلس اتفاقية تعاون مع الخدمات الطبية الملكية لغايات إعادة تأهيل حضانة المدينة الطبية، كما وقّع المجلس اتفاقية تعاون مع الجامعة الهاشمية لغايات دعم تأسيس حضانة في الجامعة الهاشمية والتي ستكون الجناح التطبيقي لكلية الملكة رانيا للطفولة، بالإضافة إلى أنها ستستقبل أبناء العاملين والعاملات في الجامعة.

كما وقع المجلس اتفاقية تعاون مع الإتحاد النسائي تم بموجبها تدريب العاملات في دور الحضانة النهارية التابعة للإتحاد على دليل الانشطة الذي اعده المجلس. بالاضافة الى تدريب مجموعة من العاملات في مؤسسة الحسين الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية على هذا الدليل.

وخلال العام ٢٠١٤ سيتم المتابعة على تطوير حضانات نموذجية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية، بالإضافة الى الاستمرار برفع كفايات العاملين في مجال تقديم خدمات الطفولة المُبكرة.

٦. مشروع الاحتضان:



اولا: دليل الاحتضان: قام المجلس خلال العام ٢٠١٣ باستخراج دليل الاحتضان بصورته النهائية؛ وهو دليل علمي موجه للأسر الحاضنة، والأسر التي تنتظر الاحتضان، وجاء إعداد الدليل من نخبة من الإختصاصيين النفسيين، والاجتماعيين، والتروبيين والقانونيين ليكون مرجعاً مهماً للأسر الحاضِنة، والتي سيُمكِّنها من الإطلاع والإفادة مما ورد فيه من الأساليب والمُمارسات الفُضلي المُدّعمة بالقصص والمواقف لإختيار الوقت المناسب لإخبار الطفل المُحتضَن بحقائق حياته بصورة مُبسطة، وبفكرةٍ مقبولة أدبياً، وتربوياً، إلى غيرها من القضايا التي تهم الطفل المُحتضَان.





وتم اطلاق الدليل برعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة وبحضور مجموعة من الأسر الحاضنة وأعضاء اللجنة الفنية للاحتضان والتي تم تشكيلها من المؤسسات الوطنية المعنية بالأسرة والطفولة. وتابع المجلس بعد حفل الإطلاق عمله من خلال الإلتقاء مع (١٠٠) أسره من الأسر الحاضنة والأسر التي تنتظر الإحتضان، وتم الإستماع الى مطالبهم وتوزيع

ثانيا: نظام الاحتضان:

عمل المجلس وبالتعاون مع اللجنة الفنية للاحتضان على إعداد نظام الاحتضان؟ والذى يشكل الإطار التشريعي لكافة أشكال الرعاية البديلة حيث أنه ينظم الإجراءات المتعلقة بالرعاية البديلة سواء أكانت على شكل احتضان أو أسر بديلة أو مؤسسات، ويحدد الشروط الواجب مراعاتها في الأطفال والأسر البديلة والحاضنة والمؤسسات مقدمة الرعاية



وخلال العام ٢٠١٤ سيقوم المجلس برفع نظام الاحتضان بصورته النهائية الى الجهات المعنية.

ثالثا: انجازاتنا في مجال التشريعات والسياسات:

يقوم المجلس بمراجعة التشريعات الأردنية وتقديم مقترحات تعديلها بما يحقق الأهداف الوطنية المتوخاه في مجالات شؤون الأسـرة، ورصـد وتوثيـق ومتابعـة التشـريعات الوطنيـة لمواءمتهـا وضمـان عـدم تعارضهـا مـع الاتفاقيـات والمواثيـق العربيـة والدولية التي صادقت عليها المملكة.

وتمثلت انجازات المجلس في هذا المجال خلال العام ٢٠١٣ بمايلي:

١. مشروع تدريب المحامين الشرعيين والكنسيين على توظيف الاتفاقيات الدولية في الإجراءات والمرافعات القضائية:

تابع المجلس خلال العام ٢٠١٣ تنفيذ مشروع تدريب المحامين الشرعيين والكنسبين على توظيف الاتفاقيات الدولية في الإجراءات والمرافعات القضائية بالتعاون مع جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين من خلال عقد مجموعة من ورش العمل التدريبية في اقاليم الوسط والشمال والجنوب حيث تم إستهداف

(١٠٠) محامى ومحامية لتدريبهم على الإتفاقيات الدولية الخاصة بالأحوال الشخصية بواقع أربع دورات تدريبية في كافة أنحاء المملكة، وتم تدريبهم على تقنيات ومهارات توظيف الإتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالأسرة في المرافعات القضائية، إضافة إلى تدريبهم على قانون الأحوال الشخصية الناظم لكل منهم.

العمل على إعداد مشروع قانون الحماية من العنف الأسري لعام ٢٠٠٨:

عمل المجلس خلال العام ٢٠١٣ على وضع المسودة النهائية المعدلة من قانون الحماية من العنف الأسرى من قبل اللجنة التي تم تشكيلها، والمنبثقة عن أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف حيث تم توزيع استبانات على مؤسسات الفريق للتعرف على الثغرات القانونية والإجرائية، وتم وضع مسودة أولية بالتعاون مع أعضاء اللجنة القانونية، بالإضافة الى تنفيذ ورشة عمل متخصصة تم فيها مناقشة التعديلات المقترحة والخروج بالمسودة النهائية للقانون.

موجبات التعديل للقانون التي خرجت بها اللجنة:

- إعادة النظر في تعريف الأسرة وأفرادها، ونطاق تطبيق القانون من حيث الجرائم المرتكبة والتي تعتبر عنفأ أسريأ
 - إجراءات التبليغ عن حالات العنف الأسري ومدى الزاميته.
- تضمين القانون إجراءات تسوية النزاعات وبالصورة التي تضمن الحفاظ على حقوق الأطراف.

وسيعمل المجلس خلال العام ٢٠١٤ على إعتماد النسخة النهائية من القانون، بالإضافة الى حشد الدعم مع صناع القرار والمشرعين حول القانون المعدل.

٣. مشروع تحليل التشريعات:

قام المجلس خلال العام ٢٠١٣ بتحليل التشريعات ذات العلاقة بالأسرة بهدف إيجاد تشريعات معدلة أو مفعلة تضمن تحقيق أمان ومصلحة الأسرة، وتضمن ذلك تحليل التشريعات ضمن المحاور التالية:

- محور الحماية الجزائية.
- محور الصحة والبيئة.
 - محور التعليم.
- محور الأحوال الشخصية.
- محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وسيتم العمل خلال العام ٢٠١٤ على تنفيذ العديد من ورش العمل وذلك لإعداد المذكرات القانونية بناء على التوصيات الرئيسية الهامة لمناقشات التحليل.

٤. الندوة الحوارية حول المادة (٣٠٨) المتعلقة بزواج مرتكب الإعتداء على العرض من المجني عليها (الابعاد الشرعية، والقانونية، والنفسية، والاجتماعية):

بدأ المجلس منذ بداية العام ٢٠١٣ بتنفيذ سلسلة من الندوات الحوارية، لتسليط الضوء على أهم القضايا الأسرية ذات المساس المباشر بحياة أفراد الأسرة. وكانت أولى تلك الندوات حول "زواج مرتكب جرائم الإعتداء على العرض من الضحية" ومناقشتها من قبل خبراء ومختصين لدراستها وتحليلها من جميع ابعادها (الشرعية، والقانونية، والنفسية، والاجتماعية).

وجاءت الندوة لمعرفة مدى الحماية الجزائية التي توفر ها المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات للفرد ولجميع أفراد الأسرة والخاصة بوقف ملاحقة الجاني قضائيا في جرائم الإعتداء على العرض في حال عقد زواج صحيح بين الجاني والضحية، ويتم تنفيذ العقوبة على الجاني في حال حصل الطلاق قبل انقضاء ثلاث سنوات على الجنحة وخمس سنوات على الجناية وكان الطلاق دون سبب مشروع.

أهم توصيات الندوة:

- ضرورة العمل على إجراء مشاورات وطنية لمراجعة وتعديل المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات لموائمة الأبعاد الشرعية والقانونية والاجتماعية والنفسية لهذه المادة
 - ـ ضرورة العمل على تقييم الخدمات الاجتماعية والنفسية المقدمة لحالات الإغتصاب ومقارنتها بالمعايير الدولية.
- ضرورة إجراء دراسة تحليلية عن واقع حالات تزويج الفتيات المعتدي عليهن من مرتكبي الجرائم المخلة بالأخلاق والأداب العامة، بما في ذلك الظروف الاجتماعية والنفسية المحيطة بكل جريمة وحالة زواج للوقوف على الحالة الواقعية عن الزواج.
- ـ العمـل علـي إتخـاذ إجـراءات تكفـل التحقـق مـن أهليـة المعتـدي عليهـا مـن الجوانـب النفسـية والاجتماعيـة وقابليتهـا لإجـراء عقـد الزواج وتحمل الأثار القانونية المترتبة على إتخاذ قرار الزواج، وتأهيلها بهذا الخصوص من خلال الدراسات الاجتماعية والنفسية المتعددة، وهذا الدور يجب أن تتبناه مؤسسات المجتمع المدنى.



مؤشرات أسرية

البيان	المؤشر
1174,7	عدد الأسر المقدر (بالالف)
0, £	متوسط حجم الاسرة (فرد)
٣,٥	معدل الإنجاب الكلي
٧٠,٦	عدد عقود الزواج المسجلة (بالالف)
14,4	عدد وقو عات الطلاق المسجلة (بالالف)
11,1	معدل الزواج الخام (لكل ألف من السكان)
۲,۸	معدل الطلاق الخام (لكل ألف من السكان)
۲۸,۱	متوسط العمر وقت الزواج الأول
٣٠,٠	ذکر
70,9	انثی
۲,۲	معدل النمو السكاني (٪)
۲,۱	معدل الزيادة الطبيعية للسكان (٪)
٦٨,٢	نسبة الإعالة (٪)
٣٧,٣	نسبة السكان أقل من ١٥ سنة
09,0	نسبة السكان ١٥-٢٤
٣,٢	نسبة كبار السن +٦٥
77778.	عدد الإناث في العمر ٥٥ سنة فأكثر
١٦٢٢٨٠	عدد الذكور في العمر ٦٠ سنة فأكثر
١٤,٤	نسبة الفقر (افراد ٪)
۱۲,۲	معدل البطالة (٪)
۱۸,۳	نسبة النساء في قوة العمل ١٥ سنة فأكثر
17,7	نسبة النساء من مجموع المشتغلين ١٥ سنة فأكثر
٦,٧	نسبة الأمية للسكان الذين اعمار هم ١٥ سنة فأكثر (٪)
0,7	معدل الجريمة (لكل الف من اسكان)
	I

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام ٢٠١٢، www.dos.gov

٥. مشروع إعداد إستراتيجية عدالة الأحداث:

بدأ المجلس خلال العام ٢٠١٣ بالعمل على إعداد إستراتيجية الأحداث، والتي تأتي بهدف تحديد الأدوار المؤسسية لتحقيق العدالة الإصلاحية للأحداث بدلا من العدالة الجزائية العقابية مراعاة للمصلحة الفدالة الإصلاحية للأحداث بدلا من العدالة الجزائية العقابية مراعاة للمصلحة الفضلى للحدث سواء اكان ضحية او معتدي، وذلك باشراك المجتمع، وبما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية، وبما يتماشى مع مسودة القانون الجديدة لقانون الأحداث. ومن أبرز ما تم إنجازه الإنتهاء من إعداد الجزء القانوني للإستراتيجية.

وسيتم خلال العام ٢٠١٤ الإنتهاء من إعداد إستراتيجية الأحداث بصورتها النهائية.

رابعا: إنجازاتنا في مجال الإعلام والتطوير المؤسسى:

يساهم المجلس في رفع الوعي وحشد الدعم الوطني للقضايا والسياسات التي تتعلق بالأسرة الأردنية وحقوق أفرادها، اضافة الى تشجيع الانشطة الإعلامية والثقافية والاجتماعية ذات العلاقة والتي تهم الأسرة وأفرادها. بالاضافة الى تقوية العلاقات المؤسسية داخليا ومع الأطراف الدولية والإقليمية والوطنية التي تعمل في مجال شؤون الأسرة وتعزيز العلاقات مع وسائل الإعلام المختلفة لزيادة وعيهم عن البرامج ذات العلاقة بالأسرة.

وتمثلت اهم انجازات المجلس في هذا المجال خلال العام ٢٠١٣ بمايلي:

- تفعيل الموقع الالكتروني للمجلس، ومواقع التواصل الاجتماعي لتغطية أخبار وأنشطة المجلس، ووضع المواد التفاعلية التي أعدها المجلس على الموقع، الإنتهاء من تطوير المرحلة الأولى لنظام الإجراءات ونظام إدارة الوثائق لتطبيقها الكترونيا.
 - إصدار التعليمات الإدارية والمصادقة عليها.

سيقوم المجلس خلال العام ٢٠١٤ بتطوير استراتيجية المجلس للأعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٧ لتحديد اولويات عمل المجلس. بالإضافة الى تكثيف الأنشطة الإعلامية لتغطية فعاليات المجلس.



موارد المجلس المالية

تتألف الموارد المالية للمجلس حسب المادة (١٤) من قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ من:

- أ. ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها المجلس.
- ب عوائد الصناديق والمشاريع والبرامج التي يديرها المجلس.
 - ج. منحة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
- د. التبرعات والهبات التي يوافق عليها المجلس، على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني.
 - ه. أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

الداعمون لعام ٢٠١٣:

- الحكومة الأر دنية
- وزارة التخطيط
- جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين
- فريق منظمات الأمم المتحدة في الأردن
 - دولة الإمارات العربية المتحدة
- الأكاديمية لتطوير التعليم مشروع تعزيز وتطوير المجتمع المدني
 - برنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند)
 - مؤسسة إنقاذ الطفل
 - منظمة اليونسيف
 - وزارة التنمية الاجتماعية
 - منظمة المرأة العربية

إصدارات المجلس لعام ٢٠١٣

- دليل الأسر لإحتضان آمن وصحى
 - حقيبة الإستخدام الأمن للانترنت
- إعادة طباعة معايير الإعتماد وجودة الخدمات المقدمة لحالات العنف الأسرى
 - التقرير السنوى لعام ٢٠١٢